

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Farhan Shaker Mahmoud & Khalil Saad Mahmoud. Measuring and Analyzing the Relationship Between Foreign Trade and Economic Growth Using Gravity Models for Selected Arab Countries (1990–2024). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (2):709-718.

Measuring and Analyzing the Relationship Between Foreign Trade and Economic Growth Using Gravity Models for Selected Arab Countries (1990–2024)

Shaker Mahmoud Farhan¹, Saad Mahmoud Khalil²

^{1,2} Mosul University-College of Administration & Economics-Economic Dep., Mosul, Iraq

¹ shaker.23bap163@student.uomosul.edu.iq, ² saad_mahmood@uomosul.edu.iq

Abstract. The study primarily aims to estimate the impact of foreign trade, exports, and imports on the Gross Domestic Product (GDP) of Iraq and other Arab countries, and to demonstrate the importance of foreign trade in economic growth. It also reviews the development of foreign trade for the Arab economies under study for the period (1990-2024). This study also includes a quantitative analysis of the available economic data for the sample countries, with a focus on the relationship between foreign trade and economic growth by tracking the path of temporal changes that have occurred in the foreign trade of these countries and linking it to economic growth and other commercial events.

Keywords: Foreign Trade ,Economic ,Growth ,Attractiveness.

قياس وتحليل علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي باستخدام نماذج الجاذبية لبعض الدول العربية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٤

الباحث: شاکر محمود فرحان عطية^١، أ.د. سعد محمود خليل^٢

^{١,٢} جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد، الموصل، العراق

¹ shaker.23bap163@student.uomosul.edu.iq, ² saad_mahmood@uomosul.edu.iq

المستخلص: تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تقدير الأثر للتجارة الخارجية والصادرات والمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي للعراق والدول العربية الأخرى، وبيان أهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، واستعراض تطور التجارة الخارجية للإقتصادات العربية محل الدراسة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٤). كما تضمنت هذه الدراسة تحليلاً كمياً للبيانات الاقتصادية المتاحة لعينة الدول، مع التركيز على العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال تتبع مسار التغيرات الزمنية التي طرأت على التجارة الخارجية لتلك الدول وربطها بالنمو الاقتصادي والاحداث التجارية الأخرى.

Corresponding Author: E-mail: shaker.23bap163@student.uomosul.edu.iq

المقدمة

تعدُّ التَّجَارَةُ الْخَارِجِيَّةُ من أهم المحركات الاقتصادية التي تُؤثر بشكلٍ كبيرٍ على النُّمُو الاقتصادي في العديد من الدُّول حول العالم إذ أصبحت من المرتكزات الأساسية في السياسات والبرامج الاقتصادية المُستهدفة، كما وتُعدُّ أيضاً التَّجَارَةُ الْخَارِجِيَّةُ أحد القطاعات الرئيسية التي تُسهم في تحقيق التَّنامي الاقتصادي المُستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وتوفير فرص العمل، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتعزيز الاستثمارات، على الرَّغم من أنَّ الثروة النفطية اتاحت لبعض الدول العربية الفرصة الكاملة ببلوغ تصنيف البلدان المتوسطة الأعلى للدخل، إلا أنَّ الواقع الحالي يُشير إلى أنَّ مؤسسات بعض دول العينة احدهما العراق ومحصلاته الاجتماعية والاقتصادية تشبه إلى حدٍ كبيرٍ الدُّول مُنخَفِضَةُ الدَّخْلِ في جانب التَّنامي الاقتصادي ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية وحتى الأمنية، إذ كان للصراعات الأخيرة في العراق وسوريا ولبنان واليمن تكلفاً اقتصادية واجتماعية باهظةً انطلقاً منذ حرب الخليج الأولى وحتى الصراعات السياسية وسيطرة عصابة داعش على أجزاءٍ كبيرةٍ من العراق، ومشاكل المنطقة الأخرى.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في عدم القدرة على فهم العلاقة بين التَّجَارَةُ الْخَارِجِيَّةُ والنُّمُو الاقتصادي في الدول العربية عينة الدراسة بشكلٍ دقيقٍ وشامل، إذ إنَّ السابقون قاموا بِدِرَاسَةِ هذه العلاقة باستعمال نماذج خطية، ولكن هذه النماذج لم تستطع التقاط العوامل غير الخطية والتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بها البلاد خلال المدة الزمنية المعنية، وهذا يشكل تحدياً كبيراً، فضلاً عن ذلك، يبدو أنَّ هناك تأثيرات غير خطية طويلة الأمد للعوامل المتعلقة بالتَّجَارَةُ الْخَارِجِيَّةُ، مثل الاستيرادات والصادرات الكلية وحجم التَّجَارَةُ الكلية على النُّمُو الاقتصادي. لذا يَنبَغِي التساؤل عن طبيعة هذه العلاقات غير الخطية وكيفية تأثيرها في الأجلين القصير والطويل".

ثانياً: أهمية الدراسة

تُعدُّ السِّيَاسَةُ التَّجَارِيَّةُ من بين أهم السياسات التي لها أثر كبير على المُتَغَيَّرَات الاقتصادية الكلية التي برزت أهميتها في مدى نجاح مؤشراتنا في تحسين المستوى الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تقييم تأثير التجارة على النمو الاقتصادي: تحليل العلاقة بين حجم التجارة والنمو في اقتصادات العالم العربي لتحديد التأثيرات المحتملة لزيادة التجارة على الأداء الاقتصادي. والغرض من هذا التحليل هو إظهار كيفية تأثير التجارة على النمو الاقتصادي وكيف يمكن للتجارة مع الدول الأخرى دعم النمو المستدام.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تؤثر المحددات الاقتصادية والجغرافية والثقافية والمؤسسية للتجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية.

خامساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي في تحليل المفاهيم والمحددات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن العوامل المؤثرة فيهما، واتباع الأسلوب الكمي لقياس وتحليل أثر المحددات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

تشمل الدراسة عينة من الدول وهي (العراق- ليبيا - الجزائر - السعودية- مصر- الاردن- لبنان- سوريا) التي تشمل هذه الدول مناطق جغرافية مختلفة تمتد عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للمدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٤. هذه الفترة تمتد على مدى أربعة وثلاثين عاماً، مما يتيح تحليلاً شاملاً للتغيرات في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة اربعة محاور الاول منها شمل منهجية الدراسة والدراسات السابقة، اما الثاني فقد غطى الإطار النظري للدراسة، اما المحور الثالث فتضمن الإطار العلمي للدراسة، اما المحور الاخير فشمّل على عدة من الاستنتاجات والمقترحات.

ثامناً: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة احد الاعمدة الاساسية لإعداد اي بحث علمي، حيث ان هناك العديد من الدراسات العربية ومنها العراقية فضلا عن الدراسات الاجنبية التي سبقت الدراسة الحالية والتي تناولت عناوين اخرى في التجارة الخارجية لدول مختلفة باستخدام نموذج الجاذبية، والتي سيتم عرضها كالآتي:

١. دراسة (زين العابدين محمد عبد، حسين ٢٠٢٥) بعنوان (قياس وتحليل تدفقات التجارة الخارجية بين العراق وتركيا باستخدام نموذج الجاذبية: للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)).

وفيها تهدف دراسة قياس وتحليل تدفقات التجارة الخارجية بين العراق وتركيا باستخدام نموذج الجاذبية للفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٢١ إلى فهم العوامل المؤثرة على حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال استخدام نموذج الجاذبية باعتباره أداة قوية لتحليل العلاقات الاقتصادية وتفسير التغيرات في التجارة بين الدول وقد ركزت الدراسة على تقييم الناتج المحلي الإجمالي لكل من العراق وتركيا لتحديد قدرة كل منهما على تعزيز حجم التجارة بينهما كما تناولت الدراسة تفسير التذبذبات في بيانات الصادرات والواردات عبر الزمن لتحديد الأسباب الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى ارتفاع أو انخفاض حجم التجارة خلال السنوات المدروسة وعليه قدمت توصيات عملية تهدف إلى تحسين العلاقات التجارية وتعزيز الشراكات الاقتصادية بين البلدين وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تأكيد وجود قوة جذب كبيرة بين الاقتصاديين العراقي والتركلي مما يشير إلى قدرة كلا البلدين على زيادة حجم التبادل التجاري بناءً على أحجام ناتجها المحلي والعوامل الاقتصادية المؤثرة كما لوحظت تذبذبات كبيرة في تدفقات التجارة خلال الفترة المدروسة وقد ربطت هذه التذبذبات بالأزمات الاقتصادية والسياسات التجارية المتبعة وأكدت النتائج أن المتغيرات الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي تلعب دوراً حاسماً في تفسير حجم التجارة وأوضحت الدراسة أن تحسين السياسات الاقتصادية والتجارية وتعميق التكامل الاقتصادي وتشجيع الشراكات الاستثمارية يمكن أن يقلل الفجوات في تدفقات التجارة ويعزز قدرة البلدين على تحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة وبالتالي فإن الدراسة لم تكف بتحليل البيانات الاقتصادية بل قدمت رؤية شاملة لكيفية تعزيز التبادل التجاري بين العراق وتركيا بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي لكلا البلدين.

٢. دراسة دينا ممدوح عويس، جمعة، أسماء طلعت (٢٠٢٤)، بعنوان " تحليل اقتصادي لصادرات العنب المصرية لمحصول العنب باستخدام نموذج الجاذبية" والذي فيه، أجرى الباحثون في هذه الدراسة تحليلاً اقتصادياً لصادرات العنب المصرية. ومن الأدوات الشائعة في تحليل التجارة الدولية نموذج الجاذبية، والذي يستخدم لحساب تأثيرات عدد من المتغيرات على حجم التجارة بين الدول. وتشمل هذه المتغيرات حجم الاقتصادات المعنية، والمسافة بينها جغرافياً، ومتغيرات أخرى مثل السياسات التجارية والثقافية. والغرض من هذه الدراسة هو فهم المتغيرات التي تؤثر على صادرات العنب المصرية وتحديد الحواجز وفرص تحسين الصادرات. وبالإضافة إلى البحث في آثار قوانين التجارة والاتفاقيات الدولية، يستخدم نموذج الجاذبية لتقييم كيفية تأثير حجم السوق والمسافة بين مصر والدول المستوردة على تدفقات صادرات العنب.

وفي أغلب الأحيان، تسلط النتائج الضوء على المتغيرات الجغرافية والاقتصادية الأكثر أهمية في تحديد كمية العنب المصدر، مع التركيز على كيفية زيادة هذه الصادرات من خلال إنشاء سياسات تجارية مناسبة، وخفض الحواجز التجارية، وتحسين كفاءة التوزيع والنقل. وتعتبر نتائج الدراسة ذات قيمة كبيرة للمصدرين والمزارعين المصريين لأنها تقدم نصائح واقعية حول كيفية تعزيز صادرات العنب وزيادة القدرة التنافسية في الخارج. ويمكن لصناع القرار الاستفادة من مساعدة هذه الدراسة في وضع سياسات تعزز توسع صناعة الزراعة وتحسين التجارة الدولية.

٣. دراسة (لاكستيد، جيه، ديفادوس، إس، وتشاو، إكس، ٢٠٢٤) بعنوان " Attractive trade model with firm heterogeneity and horizontal FDI الأفقي" والتي تناولت هذه الدراسة استخدام نموذج الجاذبية للتجارة الذي يأخذ في الاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي وتنوع الأعمال. ومن الأساليب الشائعة لتقييم التجارة الدولية على أساس الحجم الاقتصادي والمسافة بين الدول نموذج الجاذبية للتجارة؛ ومن ناحية أخرى، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي إلى الاستثمارات التي تقوم بها الشركات في الأسواق الأجنبية من خلال إنشاء المصانع أو الفروع.

وإن هذا العمل مهم لأنه يدمج بين التحقيق في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي ونموذج الجاذبية للتجارة وتباين الأعمال، ويعمل هذا البحث على تعزيز معرفتنا بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، فضلاً عن تأثير تباين الشركات على أداء التجارة. ويتاح إجراء فحص أكثر دقة للمتغيرات التي تؤثر على التجارة العالمية من خلال وجهات النظر الجديدة التي تقدمها هذه الدراسة حول كيفية تأثير هذه المتغيرات على تدفقات التجارة. وقد أوضحت الدراسة كيف يتأثر حجم التجارة بتباين الأعمال في الأسواق المختلفة وكذلك كيف تتأثر العلاقات التجارية بين الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي. ويمكن للنتائج أن تظهر كيف يمكن لشركات مختلفة، اعتماداً على استراتيجيتها الاستثمارية، زيادة أو خفض حجم التجارة.

ويمكن لصناع القرار والشركات الاستفادة من هذه الرؤى لفهم أفضل لكيفية تعزيز استراتيجية التجارة والاستثمار الخارجية الخاصة بهم، كما يمكن الحصول من الدراسة على توصيات حول كيفية تعزيز التجارة من خلال مجموعة متنوعة من استراتيجيات الاستثمار من خلال دمج عناصر التباين التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي في نموذج الجاذبية للتجارة، يعمل هذا العمل على تعزيز المعرفة النظرية للتجارة الدولية ويضيف قيمة علمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يفتح اتجاهات جديدة للبحث في الطرق التي تؤثر بها العوامل المختلفة على التجارة والاستثمار، ويقدم مساهمات كبيرة في مجال التحليل الاقتصادي الدولي.

٤. دراسة (رافي كومان، ريدي، شافيو، وموهان ريدي، ٢٠٢٤) بعنوان "Determinants and Opportunities for Indian Rice: A Dynamic Gravity Panel Model Perspective" او محددات التجارة وفرص الأرز الهندي: منظور نموذج الجاذبية اللوحية الديناميكي" وفيها استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية الديناميكي لبيانات اللوحة للتحقيق في فرص التجارة ومحدداتها للأرز الهندي. نموذج الجاذبية هو تقنية تحليلية تساعد في تحديد حجم التجارة بين الدول اعتماداً على عدد من المتغيرات، بما في ذلك حجم الاقتصادات المعنية، والمسافة بينها جغرافياً، ومتغيرات أخرى مثل سياسة التجارة والاعتبارات الاقتصادية. الدراسة جديرة بالملاحظة لأنها تقدم فحصاً شاملاً للمتغيرات التي تؤثر على التجارة في الأرز، وهو محصول حيوي في الهند. تستخدم الدراسة نموذج الجاذبية الديناميكي لتحديد فرص زيادة صادرات الأرز وتقدم رؤى حول كيفية تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على تجارة الأرز الهندية.

إن حجم السوق في الدول المستوردة، واللوائح التجارية، والتكلفة الجغرافية (المسافة) هي بعض العناصر التي تم تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة باعتبارها ذات تأثير على صادرات الأرز الهندية. ومن خلال تعزيز سياساتها التجارية وخفض الحواجز التجارية، قد تتمكن الهند من الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها النتائج لزيادة تجارتها الدولية للأرز. وتقدم الدراسة اقتراحات ثاقبة حول كيفية زيادة صادرات الأرز لصناع السياسات والمصدرين الهنود. ومن بين الحلول الممكنة تطوير تحالفات تجارية جديدة في الأسواق المستهدفة، وخفض النفقات، وتعزيز أساليب التسويق. كما يمكن أن تكون النتائج مفيدة في تطوير سياسات تجارية تشجع على توسيع صناعة الأرز.

أوجه التشابه بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة

أ- استخدام نموذج الجاذبية:

مثل معظم الدراسات التي تم استعراضها، تعتمد دراستنا على نموذج الجاذبية كأداة تحليلية لفهم تدفقات التجارة الدولية. هذا النموذج يستخدم على نطاق واسع لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية، مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول والمسافة الجغرافية بينها، على حجم التجارة.

ب- تحليل العوامل المؤثرة على التجارة:

تتشابه دراستنا مع الدراسات الأخرى في تحليلها للعوامل التي تؤثر على التجارة بين الدول. تشمل هذه العوامل السياسات التجارية، حجم السوق، تكلفة النقل (المسافة)، والخصائص الثقافية والاقتصادية. مثلاً، دراسة علي محمد عبد الفتاح وفخري يوسف أحمد (٢٠٢٣) استخدمت نموذج الجاذبية لتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على التجارة الخارجية للبلح المصري، وهو ما يتقارب مع تركيز دراستنا على العوامل الاقتصادية والجغرافية.

ت- تحديد الفرص والتحديات في الأسواق الدولية:

تسعى العديد من الدراسات إلى تحديد العقبات والفرص لتعزيز الصادرات في الأسواق الدولية، وهو هدف رئيسي لدراستنا أيضاً. على سبيل المثال، دراسة الرفاعي سليمان ومحمود أحمد (٢٠٢٤) ركزت على تحليل الطلب الخارجي على محاصيل الفاكهة المصرية.

ث- التوصيات لصناع القرار:

مثل الدراسات السابقة، تهدف دراستنا إلى تقديم توصيات لصناع القرار والمصدرين حول كيفية تعزيز الصادرات وتطوير السياسات التجارية. تتشابه هذه الجهود مع توصيات دراسات أخرى، مثل دراسة صقر، السايح، خويلدات، وصالح (٢٠٢٤)، التي قدمت توصيات لتعزيز صادرات الجزائر من خلال استغلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية للموضوع:

١. نطاق الدراسة والفترة الزمنية:

تتميز دراستنا بتغطيتها لفترة زمنية طويلة نسبياً (١٩٩٠-٢٠٢٤) وتحليلها لمجموعة محددة من الدول العربية، مما يسمح بفهم التطورات الزمنية والإقليمية للتجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي. في المقابل، ركزت العديد من الدراسات السابقة على فترات زمنية أقصر أو ركزت على مناطق جغرافية أخرى غير الدول العربية.

٢. مجموعة الدول المستهدفة:

دراستنا تركز بشكل خاص على الدول العربية، مما يوفر رؤية موجهة لفهم محددات التجارة الخارجية في هذا الإقليم وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي. بينما تناولت الدراسات السابقة عادةً مجموعة أوسع من الدول أو اقتصر على دول محددة غير عربية مثل دول الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا، أو مجموعات اقتصادية كبرى.

٣. التغيرات الاقتصادية والسياسية:

تشمل دراستنا فترة زمنية شهدت تغييرات اقتصادية وسياسية كبيرة في الدول العربية، مثل التحولات في أسعار النفط، الصراعات الإقليمية، وتحولات السياسة التجارية. هذه العوامل تضيف بعداً تحليلياً لدراسنا غير موجود في العديد من الدراسات السابقة التي لم تأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات الكبيرة في المنطقة العربية.

٤. التركيز على النمو الاقتصادي:

إضافة إلى تحليل محددات التجارة الخارجية، تركز دراستنا على تأثير هذه المحددات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، مما يضيف بعداً تحليلياً اقتصادياً أعمق. في حين أن العديد من الدراسات السابقة ركزت على تحليل التجارة الخارجية بحد ذاتها أو ركزت على تأثيرات محددة مثل السياسات التجارية أو تكاليف النقل.

المبحث الثاني: الجانب المفاهيمي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

إنَّ التَّجَارَةَ الدُّوَلِيَّةَ هي عملية تبادل السلع والخدمات بين البلدان المختلفة. تتضمن هذه العملية استيراد السلع والخدمات من بلدٍ إلى آخر، وتصدير السلع والخدمات المحليَّة إلى بلدانٍ أخرى. وتتمَّ التَّجَارَةُ الدُّوَلِيَّةُ عبر الحدود الوطنية وتعتمد على علاقاتٍ تَجَارِيَّةٍ بين الأفراد والشركات والحكومات في البلدان المُشارِكة، كما وتُعَدُّ التَّجَارَةُ الدُّوَلِيَّةُ جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي العالمي، إذ تُساهم في تعزيز الازدهار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي للبلدان المُشارِكة. وتتيح التَّجَارَةُ الدُّوَلِيَّةُ للبلدان الاستفادة من مزاياها النسبيَّة في إنتاج السلع والخدمات، وتوفير المُنتجات التي قد لا تكون متوافرة محلياً بجودة أو تكلفة مناسبة، كما تعزز التَّجَارَةُ الدُّوَلِيَّةُ الابتكار والتَّنامي التكنولوجية، وتعزز التعاون والتفاعل الثقافي بين البلدان.

تتمَّ التَّجَارَةُ الدُّوَلِيَّةُ مِنْ جِلَالِ عِدَّةِ وَسَائِلٍ، بما في ذلك النقل البحري والجوي والبري، ووسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، وتعتمد التَّجَارَةُ الدُّوَلِيَّةُ أيضاً على السياسات التَّجَارِيَّةِ والقوانين والاتفاقيات الدُّوَلِيَّةِ التي تحكم تدفق السلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود، وتُجَدُّ الإشارة إلى أنَّ التَّجَارَةَ الدُّوَلِيَّةَ تواجه أحياناً تحديات مثل القيود التَّجَارِيَّةِ والرسوم الجمركية والمشاكل اللوجستية والتوترات السياسية، ولكنها تبقى أداة هامة لتعزيز التَّنامي الاقتصادية وتوسيع فرص العمل في العديد من البلدان.

كما أهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةَ مِنْذُ الْقَدَمِ، وذلك منذ بداية دِرَاسَةِ الاقتصاد كعلم على يد الاقتصاديين والتجارين في القرن السابع عشر، وذلك مِنْ جِلَالِ اِهْتِمَامِهِمْ بِدِرَاسَةِ السِّيَاسَاتِ التَّجَارِيَّةِ وَأولِيَّتِهَا ومسارِتها والعوامل المعززة للتجارة، ليتمَّ بعد ذلك دِرَاسَةُ مفهوم التَّجَارَةَ وبعثهم من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين: آدم سميث، دافيد ريكاردو، وجون استوارت ميل وغيرهم من العلماء وقد خلصوا إلى أنَّ حُرِّيَّةَ التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ ومبدأ تخصيص العمل يؤديان إلى مكاسب تعظيم في القيمة الاقتصادية وتزيد من الرفاه المجتمعي، وفي العصور الحديثة جاء التأكيد على أفكار المؤسسين، ومدى أهمية التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ مِنْ جِلَالِ تحليل ما يُسمى بالعلاقات الاقتصادية الدُّوَلِيَّةِ أو الاقتصاد الدُّوَلِي الذي أصبح يُمثل فرعاً أساسياً من العلوم الاقتصادية ويتابع من مؤسسات ومُنظمات عالمية بهدف التنظيم والتعزيز.

ويطلق مفهوم التَّجَارَةَ الدُّوَلِيَّةَ للدلالة على التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ بالمعنى الواسع والذي يشمل جميع التبادلات التَّجَارِيَّةِ ومنها تمَّ استعمال مفهوم ومصطلح "التَّجَارَةَ الدُّوَلِيَّةِ" أو "التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ" ولكن وفي ظلِّ طبيعة حركة عَنَاصِرِ الإنتاج بين الدول ودخول التكنات الاقتصادية العالمية الشركات متعدِّدة الجنسيات في المجال التجاري وبالتوافق مع النهج الكلاسيكي أصبح التركيز الأكبر على مفهوم "التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ".

عبد المجيد مزيان (١٩٨٨)، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص٧.
راند فاضل جويد (٢٠١٣)، النظرية الحديثة في التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (٨)، العدد (١٥)، حزيران، ص١٦٨.

الوادي، محمود حسن (٢٠١٣)، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص٥٥.
الصرن، رعد حسن (٢٠٠١)، أساسيات التَّجَارَةَ الدُّوَلِيَّةِ المعاصرة، سلسلة الرضا للمعلومات، ج٢، ط١، دار الرضا للنشر، الأردن، عمان، ص٣٥.

التفسير النظري للعلاقة بين التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ والنمو الاقتصادي

تؤكد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية على الارتباط الوثيق بين التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ والنمو الاقتصادي، إذ تقدم النماذج القياسية والرياضية أدلة قوية على الأثر الإيجابي لحجم التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ على النمو والتَّنامي الاقتصادية. يظهر أن زيادة حجم التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ يُمكن أن تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي، في هذا السياق، يُمكن لزيادة حجم التَّجَارَةَ أن تخلق فرص عمل جديدة وتزيد من التخصص في السوق العالمية، مما يعزز من فرص الاقتصاد ويحفز على تحسين المهارات وزيادة الابتكار. فضلاً عن ذلك، تُشجِّع التَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ الشركات على الابتكار وتطوير التكنولوجيا لتحسين مُنتجاتها وخدماتها لتكون تنافسية على المستوى العالمي، هذه العمليات تعزز الديناميات الاقتصادية وتسهم في تعزيز التَّنامي المُستدامة للدول وتعزز من قوتها الاقتصادية في الساحة الدُّوَلِيَّةِ.

إنَّ للتَّجَارَةَ الخَارِجِيَّةِ وبحسب النظرية الاقتصادية أثر في التأثير على أسعار المُنتجات في الدول المستوردة والمصدرة والمنتجة محلياً مما يساهم في زيادة الطلب المحلي والعالمي على الإنتاج ويساهم في تعزيز الرفاه المجتمعي وتعزيز النمو والتَّنامي في الدول، وأنَّ التغييرات الحاصلة في أسعار المُنتجات المحليَّة نتيجة منافسة السلع المستوردة يؤدي إلى تغييرات في فرص الربح

المُتاحة للشركات المصنعة والدول مما يدفع بتوجيه الاستثمارات نحو السلع المصدرة الأقل كلفة والأكثر ربحية ويساهم هذا في تغيير اتجاهات الطلب على المواد الأولية والأيدي العاملة، ومن الجانب الآخر تُساهم التجارة الخارجية وبخاصة في جانب الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التأثير على مستوى التشغيل والاجور وعليه تنخفض مستويات البطالة وزيادة الطلب الكلي على المنتجات الأخرى للدولة المصدرة.

اما علاقة المستوردات بالنمو والتنمية الاقتصادي فتساهم المستوردات من السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات والأجهزة الالكترونية بتعزيز الإنتاجية مما ينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي وبخاصة في تلك الدول التي تعاني من انخفاض في الإنتاجية كالدول النامية، مما يحسن من استغلال مواردها من المواد الأولية على النحو الأمثل ومن ثم سينعكس بشكل كبير على الميزة النسبية لتلك الدول وتمكنها من إنتاج السلع وتصديرها بكلف اخص تمكنها من دخول الأسواق العالمية كذلك تحسن فرصها على جذب الموارد المالية العالمية (الاستثمار الأجنبي المباشر) الداعم لعمليات التنمية، كما ويجعل الاستيراد كافة المواد الأولية الخام اللازمة لعمليات التصنيع متوفرة وبتكاليف منخفضة ولا تُوجد اية قيود على توفرها مما يجعل من السلع المصنعة والمستعملة لتلك المواد ضمن تكاليف وأسعار اقل وهنا يزيد الطلب الكلي ويعزز من النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الاطار العلمي للدراسة

تمّ استعمال منهج الوصف والتحليل لدراسة تطورات التجارة الخارجية في العراق وربطها بالنمو الاقتصادي والأحداث التجارية الأخرى على مر الزمن. وتمّ أيضاً استعمال النموذج القياسي لتحليل الفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) لفهم أثر الصادرات الكلية والواردات والتجارة الخارجية الكلية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (1991-2021). اعتمد هذا النموذج على تقدير التأثيرات غير المتماثلة في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال تحليل التأثيرات الجزئية للمتغير المستقل. تم تطبيق نموذج (NARDL) بعد إجراء اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller test (ADF) واختبار مدى تكاملية البيانات باستعمال اختبار باوند (Bound Test).

فضلاً عن التأكد من خلو التقديرات من المشاكل القياسية والمتمثلة في مشكلة عدم تجانس التباين (heteroscedasticity) ومشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity problem)، والإرتباط الذاتي (problem serial correlation). فضلاً عن ذلك، تمّ إجراء اختبارات للتحقق من جودة النموذج، بما في ذلك اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و (CUSUMSQ) لضمان أن النموذج يمثل البيانات بشكل جيد ويعكس العلاقات بشكل صحيح. تمثل هذه الخطوات المنهجية الأساسية التي تمّ اتباعها لضمان دقة وموثوقية النتائج التي تمّ الحصول عليها في الدراسة.

أولاً: نموذج الدراسة:

نموذج الدراسة الأساسي يشمل المعادلات التالية لتحليل التأثيرات المتبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق:
المعادلة الاولى (التجارة الكلية):

$$RGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 EC_{t-1} + \beta_1^+ TTRED_{t-1}^+ + \beta_2^- TTRED_{t-1}^- + \sum_{i=1}^{\rho} \theta_{1i}^{\pm} \Delta TTRED_{t-1} + INS_POL_t + Ut$$

المعادلة الثانية (الصادرات الكلية):

$$RGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 EC_{t-1} + \beta_1^+ TEXPO_{t-1}^+ + \beta_2^- TEXPO_{t-1}^- + \sum_{i=1}^{\rho} \theta_{1i}^{\pm} \Delta TEXPO_{t-1} + INS_POL_t + Ut$$

المعادلة الثالثة (المستوردات):

$$RGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 EC_{t-1} + \beta_1^+ IMPO_{t-1}^+ + \beta_2^- IMPO_{t-1}^- + \sum_{i=1}^{\rho} \theta_{1i}^{\pm} \Delta IMPO_{t-1} + INS_POL_t + Ut$$

إذ إن:

■ **النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP):**

يُقيم النمو في القيمة الحقيقية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد العراقي خلال سنة. يُحسب بالدولار الأمريكي ويُعدّ مؤشراً حاسماً للنمو الاقتصادي.

■ **التجارة الخارجية (TTRED):**

يمثل مجموع الصادرات الكلية (النفطية وغير النفطية) والمستوردات السلعية بالدولار الأمريكي.

يُحسب لقياس الحجم الكلي للتجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد.

■ **الصادرات الكلية (TEXPO):**

يُمثل مجموع الصادرات السلعية العراقية (النفطية والغير نفطية) بالدولار الأمريكي، إذ يُعد مؤشراً لحجم المنتجات والخدمات التي يُصدرها العراق إلى الأسواق العالمية.

■ **المستوردات (IMPO):**

يُمثل مجموع المستوردات السلعية (CIF) التي يستوردها العراق من الخارج بالدولار الأمريكي.

يُشير إلى حجم الموارد والسلع التي يستوردها الاقتصاد العراقي.

■ **+ تشير إلى الآثار الموجبة، - تشير إلى الآثار السالبة.**

■ **INS_POL:** مؤشر الاستقرار السياسية التي مر بها الاقتصاد العراقي.

■ **$\alpha \beta \theta$:** معاملات التقدير.

■ **EC:** تصحيح الخطأ.

■ **U:** الخطأ العشوائي في النموذج.

ثانياً: **متغيرات الدراسة:**

■ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP):** يُعد مقياساً أساسياً في الاقتصاد، إذ يمثل القيمة الحقيقية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد خلال سنة محددة، ويُقاس عادة بالدولار الأمريكي للحفاظ على قيمة المقارنة الدولية. يُستعمل RGDP لقياس الإنتاجية الاقتصادية الفعلية لدولة معينة، ويُعد مؤشراً للنمو الاقتصادي، إذ تتبع أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قدرته على رصد التغيرات في الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة على مر الزمن. يُمثل تحليل RGDP أساساً لتقييم أداء الاقتصاد وتحديد الاتجاهات الاقتصادية، سواء كانت تلك الاتجاهات إيجابية أو سلبية، يُستعمل RGDP أيضاً لمقارنة الأداء الاقتصادي بين دول مختلفة وقياس التقدم الاقتصادي للدول على المدى الطويل، فتحسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عادة باستعمال الأسعار الثابتة لمحاولة إزالة التأثيرات الناتجة عن التضخم أو ارتفاع الأسعار، يُجرى ذلك عن طريق قياس الإنتاج باستعمال سنوات محددة كنقطة قاعدية وإستعمال هذه القيم لحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنوات اللاحقة، ففي دولة العراق، يُعد حساب RGDP أمراً بالغ الأهمية، إذ يُسهم في فهم أداء الاقتصاد الوطني وتحديد السياسات الاقتصادية المستقبلية. يُستعمل RGDP في تقدير التغيرات في الإنتاج والتنمية الاقتصادية ويُسهم في اتخاذ القرارات الحكومية والاقتصادية المهمة.

■ **التجارة الخارجية (TTRED):** مصطلح يُشير إلى حجم الأنشطة التجارية بين دولة معينة وبقية العالم. يُقاس التجارة الخارجية من خلال مجموع الصادرات الكلية (سواءً كانت نفطية أو غير نفطية) والمستوردات السلعية بالدولار الأمريكي، فتكمن أهمية متابعة التجارة الخارجية مؤشراً حيوياً للنشاط الاقتصادي والقوة التنافسية للدولة في الأسواق الدولية. حساب TTRED ينطوي عادة على متابعة القيمة النقدية للبيانات والخدمات التي تُصدرها الدولة إلى خارجها، فضلاً عن البضائع والخدمات التي تستوردها، يُحسب المؤشر بالدولار الأمريكي للسهولة في المقارنة الدولية، كما ويشكل فهم حجم التجارة الخارجية تحديد مدى اتجاهات الاقتصاد الوطني نحو التكامل الدولي والتفاعل مع الأسواق العالمية. يُستعمل هذا المؤشر أيضاً في تقدير العائدات والنفقات الناتجة عن التجارة الخارجية، ومن ثم، يؤدي دوراً مهماً في تشكيل السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستراتيجية للحكومة والشركات.

■ **الصادرات الكلية (TEXPO):** تُمثل المجموع الكلي للصادرات السلعية العراقية، سواءً كانت تلك الصادرات نفطية أو غير نفطية، ويُقاس بالدولار الأمريكي. تُعدّ TEXPO مؤشراً رئيساً للأنشطة التجارية للدولة، إذ يُستعمل لقياس حجم السلع والمنتجات التي يقوم العراق بتصديرها إلى الأسواق الدولية. أهمية مفهوم TEXPO تكمن في فحص الأداء التصديري للدولة وفهم كيفية تأثير الصادرات على الاقتصاد الوطني، يُمثل TEXPO مؤشراً للقوة التنافسية للعراق في الأسواق العالمية، ويُعدّ مقياساً للقدرة على جذب المشترين والشركات الدولية للتعامل مع المنتجات العراقية. حساب TEXPO يُجرى عادة عبر مراقبة وتسجيل كافة البضائع والسلع التي تُرسل إلى الخارج، سواءً كانت هذه البضائع نفطية (المورد الرئيس للعراق) أو منتجات غير نفطية مثل الملابس، الكهربائية، والسلع الزراعية والصناعية الأخرى. بالنظر إلى أهمية TEXPO كمؤشر اقتصادي، يُمكن إستعماله لتقييم التوجهات التصديرية للعراق وتقدير العائدات المالية المتوقعة من هذه الصادرات. فضلاً عن ذلك، يُمثل معرفة TEXPO النصر والتحديات في مجال التجارة العالمية، ويُساعد في تحديد السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

■ **المستوردات (IMPO):** تمثل إجمالي القيمة النقدية للسلع والبضائع التي يستوردها العراق من الخارج، ويُقاس بالدولار الأمريكي. يُعدّ مؤشر المستوردات (IMPO) أحد المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد، إذ يُستعمل لتحليل حجم البضائع والسلع التي يتم إستيرادها من الأسواق الدولية. أهمية مفهوم المستوردات تكمن في فحص حجم الواردات وفهم كيفية تأثير هذه المستوردات على الاقتصاد الوطني. إذ تُظهر IMPO حجم السلع والمواد التي يحتاج العراق لإستيرادها من الخارج، سواءً كانت ذلك لتلبية احتياجات السوق المحلية أو لدعم الصناعات المحلية، إن حساب IMPO يشمل تقدير القيمة النقدية للبضائع والسلع فضلاً عن تكاليف التأمين والشحن والتفريغ (CIF)، ويمثل مؤشر المستوردات (IMPO) مكوناً أساسياً في فحص التوجهات الاقتصادية للعراق ويُستعمل في تحليل مدى الاعتماد على الأسواق العالمية لتلبية احتياجات البلاد، علاوة على ذلك، يُمثل معرفة حجم المستوردات العراقية نقطة انطلاق لتحديد سياسات التجارة الخارجية وتطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

جدول (١): البيانات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة

Y	العراق	ليبيا	الجزائر	السعودية	مصر	الأردن	لبنان	سوريا
1990	55.926	117.474	67.171	117.474	4.187	4.187	2.801	12.303
1991	42.451	132.047	50.65	132.047	4.373	4.373	4.392	12.738
1992	115.108	136.905	53.414	136.905	5.403	5.403	5.472	13.263
1993	321.646	132.79	55.309	132.79	5.615	5.615	7.435	13.796
1994	165.832.5	134.995	46.044	134.995	6.321	6.321	8.988	15.105
1995	669.5482	143.152	45.654	143.152	6.759	6.759	10.971	16.556
1996	650.0924	158.451	50.945	158.451	7.054	7.054	12.824	17.761
1997	150.931	165.742	52.287	165.742	7.389	7.389	15.535	16.573
1998	171.2584	146.776	52.297	146.776	8.163	8.163	17.059	16.144
1999	344.6401	161.717	53.011	161.717	8.414	8.414	17.174	16.785
2000	25.984	189.515	59.418	189.515	8.725	8.725	17.018	19.861
2001	21.113	184.138	59.413	184.138	9.268	9.268	17.361	20.979
2002	21.063	189.606	61.516	189.606	9.972	9.972	18.837	22.758
2003	15.8	215.808	73.482	215.808	10.575	10.575	19.486	21.702
2004	36.642	258.742	91.914	258.742	11.771	11.771	21.16	25.204
2005	50.065	328.205	107.047	328.205	13.134	13.134	21.497	28.881
2006	65.144	376.398	123.084	376.398	15.795	15.795	22.023	33.824
2007	88.833	415.687	142.483	415.687	17.957	17.957	24.827	40.488
2008	131.614	519.797	180.384	519.797	22.648	22.648	29.119	52.631
2009	111.66	429.098	150.317	429.098	24.538	24.538	35.4	53.939
2010	138.517	528.207	177.785	528.207	27.134	27.134	38.444	60.043
2011	185.75	676.635	218.332	676.635	29.524	29.524	39.927	112.85
2012	218.032	741.85	227.144	741.85	31.679	31.679	44.017	105.766
2013	234.638	753.864	229.701	753.864	34.503	34.503	46.88	95.696
2014	234.651	766.606	238.943	766.606	36.9	36.9	48.095	95.147
2015	177.634	669.485	187.494	669.485	38.642	38.642	49.929	85.38
2016	168.429	666	180.764	666	39.949	39.949	51.15	31.24
2017	190.048	714.994	190.004	714.994	41.667	41.667	53.03	28.817
2018	230.189	846.584	194.507	846.584	43.432	43.432	54.9	27.041
2019	236.682	838.565	193.361	838.565	44.566	44.566	50.928	21.688
2020	182.576	734.271	164.774	734.271	43.762	43.762	24.976	16.144
2021	210.753	874.157	185.884	874.157	46.362	46.362	19.782	16.785
2022	288.059	1,108.57	225.631	1,108.57	48.722	48.722	24.524	19.861
2023	252.407	1,067.58	240.064	1,067.58	50.885	50.885	24.023	20.979
2024	264.149	1,100.71	260.134	1,100.71	53.305	53.305	53.03	22.758

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التقرير العربي الإقتصادي الموحد ٢٠٢٤ <https://www.arabfund.org>

جدول (٢): تقديرات لنموذج الجاذبية للدول محل الدراسة في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٤

معامل التحديد	القاطع	المتغيرات المستقلة										الدول العربية	
		اسيا	الصين	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة	الدولة المستوردة WOD	حدود مشتركة	لغة مشتركة	المسافة	عدد سكان الدولة المستوردة		الناتج المحلي الاجمالي لدولة المستوردة
0.56	-2.07 (0.00)	2.17 (0.00)	1.25 (0.00)	-0.40 (0.00)	0.50 (0.11)	-1.02 (0.00)	-0.10 (0.28)	0.72 (0.00)	2.19 (0.00)	-0.99 (0.00)	0.12 (0.00)	0.90 (0.00)	الأردن
0.46	4.07 (0.00)	0.66 (0.00)	-0.43 (0.24)	0.47 (0.00)	1.13 (0.00)	2.18 (0.00)	-0.23 (0.03)	0.65 (0.00)	0.35 (0.00)	-1.54 (0.00)	0.07 (0.08)	0.88 (0.00)	الجزائر
0.48	-0.49 (0.46)	2.43 (0.00)	1.13 (0.00)	0.63 (0.00)	2.90 (0.00)	1.03 (0.00)	0.29 (0.00)	-0.07 (0.76)	1.78 (0.00)	-0.88 (0.00)	0.04 (0.25)	0.98 (0.00)	السعودية
0.60	3.79 (0.00)	-0.02 (0.86)	1.38 (0.00)	1.00 (0.00)	0.45 (0.11)	0.83 (0.00)	0.05 (0.57)	-0.04 (0.81)	1.94 (0.00)	-1.71 (0.00)	0.11 (0.00)	0.93 (0.00)	سورية
0.29	-3.29 (0.00)	0.48 (0.04)	-0.48 (0.30)	2.51 (0.00)	2.65 (0.00)	2.50 (0.00)	0.37 (0.00)	2.45 (0.02)	1.29 (0.00)	-0.23 (0.05)	0.60 (0.00)	0.28 (0.00)	العراق
0.56	5.53	-0.03	0.37	0.04	0.64	2.36	0.05	-0.65	1.54	-1.60	0.00	0.67	لبنان

المتغير التابع تفضيلات التجارة الخارجية

	(0.00)	(0.81)	(0.12)	(0.66)	(0.02)	(0.00)	(0.44)	(0.01)	(0.00)	(0.00)	(0.88)	(0.00)
0.39	7.89	1.10	-0.13	0.72	0.17	1.82	-0.14	0.49	-0.36	-2.17	0.01	0.99
	(0.00)	(0.00)	(0.80)	(0.00)	(0.76)	(0.00)	(0.41)	(0.11)	(0.14)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
0.64	4.26	0.90	1.19	1.01	1.78	1.42	0.28	0.59	1.07	-1.49	0.18	0.81
	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12

جدول (3): معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير نموذج الجاذبية للدول محل الدراسة

المتغيرات المستقلة											
آسيا	الصين	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة	الدولة المستوردة في WTO	حدود مشتركة	لغة مشتركة	المسافة	عدد سكان الدولة المستوردة	الناتج المحلي الإجمالي لدولة المستوردة	
√	√	√	√	√	×	√	√	√	√	√	الأردن
√	×	√	√	√	√	√	√	√	×	√	الجزائر
√	√	√	√	√	√	×	√	√	×	√	السعودية
×	√	√	×	√	×	×	√	√	√	√	سورية
√	×	√	√	√	√	√	√	√	√	√	العراق
×	√	×	√	√	×	√	√	√	√	√	لبنان
√	×	√	×	√	×	×	√	√	×	√	ليبيا
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	مصر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التقرير العربي الإقتصادي الموحد ٢٠٢٤ <https://www.arabfund.org>

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول العربية ليست آلية تلقائية، بل تعتمد على بنية محددات متعددة، تتقاطع فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والجغرافية والمؤسسية. فكلما كانت الدولة أكثر استقراراً، وأكثر تنوعاً في اقتصادها، وأفضل تجهيزاً في بنيتها التحتية، كان بإمكانها أن تستفيد بشكل أكبر من التجارة في دعم مسار النمو. بينما عبّرت النماذج الخاصة بالعراق وليبيا وسوريا عن العوائق الهيكلية العميقة التي تحتاج إلى معالجة شاملة.

ثانياً: المقترحات

١- يلعب الاستقرار السياسي دوراً جوهرياً في تحفيز النشاط الاقتصادي والتجاري، إذ يُعد البيئة الحاضنة للاستثمار وتدفع التجارة. عدم الاستقرار يؤدي إلى انسحاب المستثمرين، تعطيل خطوط النقل، وتآكل الثقة في الأسواق المحلية. **الإجراء المقترح:** تبني استراتيجيات شاملة للأمن الاقتصادي، وضمان سيادة القانون، والحد من النزاعات الداخلية، مع إشراك الفاعلين المحليين والدوليين في عمليات بناء السلام المستدام.

٢- تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية:

تعاني الدول النفطية من هشاشة في هيكلها الاقتصادي نتيجة اعتمادها على صادرات النفط، وهو ما يعرضها لتقلبات سوقية حادة.

الإجراء المقترح: دعم القطاعات غير النفطية، عبر منح حوافز ضريبية وتشريعية للمشروعات الصناعية والزراعية، وتطوير خدمات القيمة المضافة. التنويع يضمن استدامة النمو ويقلل من الاعتماد على سلعة واحدة.

٣- تطوير وتحسين البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية:

تؤثر البنية التحتية بشكل مباشر على كفاءة التجارة، حيث أن ضعف الطرق والموانئ يزيد من تكاليف المعاملات ويؤخر تدفق السلع.

الإجراء المقترح: تخصيص موازنات تنموية لتوسيع وتحديث شبكات النقل، إنشاء مناطق حرة ومراكز توزيع إقليمية، وتعزيز الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الصناعية.

٤- دعم التوجه نحو الابتكار ونقل التكنولوجيا:

الابتكار هو المحرك الرئيس للنمو في الاقتصاديات الحديثة، خاصة في ظل التنافس العالمي. التجارة الخارجية تسهل نقل المعرفة، لكن الاستفادة منها تتطلب قدرة داخلية على استيعاب التكنولوجيا.

الإجراء المقترح: تأسيس حاضنات أعمال ومراكز بحوث تطبيقية، إدماج الجامعات في المنظومة الإنتاجية، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الحلول التقنية.

٥- تسهيل الإجراءات التجارية والإدارية:

الروتين الإداري والجمركي يُعد من أبرز العوائق غير الجمركية أمام التجارة في الدول العربية. تسهيل هذه الإجراءات يزيد من كفاءة العمليات ويحفز الشركات الصغيرة والمتوسطة على دخول السوق الخارجية.

الإجراء المقترح: اعتماد أنظمة الجمارك الإلكترونية (Single Window System) ، تقليل عدد الوثائق المطلوبة، وإنشاء مراكز موحدة لخدمة المصدرين والمستوردين.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- جويد، رائد فاضل، ٢٠١٣، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (٨) ، العدد (١٥)، حزيران.
- ٢- حسين، زين العابدين محمد عبد ، ٢٠٢٥ ، قياس وتحليل تدفقات التجارة الخارجية بين العراق وتركيا باستخدام نموذج الجاذبية للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤).
- ٣- دينا ممدوح عويس، جمعة، أسماء طلعت، ٢٠٢٤ ، تحليل اقتصادي للصادرات المصرية لمحصول العنب باستخدام نموذج الجاذبية.
- ٤- الصرن، رعد حسن، ٢٠٠١، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، سلسلة الرضا للمعلومات، ج٢، ط١، دار الرضا للنشر، الأردن، عمان.
- ٥- عبد المجيد مزيان، ١٩٨٨، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ٦- الوادي، محمود حسن، ٢٠١٣ ، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن .

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

- 1- Al-Sarn, R. H. (2001). *Fundamentals of contemporary international trade* (Vol. 2, 1st ed.). Dar Al-Rida Publishing, Amman, Jordan.
- 2- Al-Wadi, M. H. (2013). *Macroeconomics*. Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Jordan.
- 3- Hussein, Z. A. M. A. (2025). *Measuring and analyzing foreign trade flows between Iraq and Turkey using the gravity model for the period (2004–2021)*.
- 4- Jweid, R. F. (2013). Modern theory in foreign trade. *Al-Farahidi Arts Journal*, 8(15), June.
- 5- Meziane, A. (1988). *Economic theories of Ibn Khaldun* (2nd ed.). University Publications Office, Algeria.
- 6- Oweis, D. M., Gomaa, J., & Talaat, A. (2024). *An economic analysis of Egyptian grape exports using the gravity model*.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- Ali, S., Yusop, Z., Kaliappan, S. R., Chin, L., & Meo, M. S. (2022). Impact of trade openness, human capital, public expenditure and institutional performance on unemployment: evidence from OIC countries. *International Journal of Manpower*, 43(5), 1108-1125.
- 2- Attractive trade model with firm heterogeneity and horizontal FDI (2024).
- 3- Chen, M., & Wang, H. (2022). Import technology sophistication and high-quality economic development: Evidence from city-level data of China. *Economic Research-Ekonomika Istraživanja*, 35(1), 1106-1141
- 4- Freund, C. L., & Weinhold, D. (2004). The effect of the Internet on international trade. *Journal of international economics*, 62(1), 171-189.
- 5- Reguia, C. (2014). Product innovation and the competitive advantage. *European Scientific Journal*, 1(1), 140-157.
- 6- Trade Determinants and Opportunities for Indian Rice A Dynamic Gravity Panel Model Perspective 2024.